



 ترانسبرانسسي المغرب
transparency maroc
جمعية ذات منفعة عامة

مخاطر الفساد في إدارة الضرائب

منصة للتحليل
والدعوة



OXFAM



ترانسبرانسبي المغرب
transparency maroc

جمعية ذات منفعة عامة

مخاطر الفساد في إدارة الضرائب

منصة للتحليل
والدعوة

7	مقدمة
7	I. تذكير بالأعمال السابقة المنجزة في إطار مشروع «الشفافية في التدبير الجبائي»
9	II. المقتضيات الجبائية المتخذة في إطار قوانين المالية لسنوات 2016-2017-2018 والتي لها آثار على مستوى الشفافية في مجال التدبير الضريبي
9	1. قانون المالية 2016
10	2. قانون المالية 2017
11	3. قانون المالية 2018
13	III. «الجدول الإطار» للمخاطر المتعلقة بالرشوة في مجال التدبير الجبائي وتوصيات «ترانسبرانسي المغرب»
14	«الجدول الإطار» لمخاطر الرشوة والتوصيات التي تهدف إلى تطوير الشفافية في مجال التدبير الضريبي

قام بإعداد هذا العمل السيد إدريس الأندلسي، خبير في المالية العمومية، في إطار مشروع « التمويل من أجل التنمية- الشراكة الاستراتيجية» لترانسبرانسي المغرب بدعم من منظمة أوكسفام.

«النتائج والآراء، والخلاصات الواردة في هذه الوثيقة تعبر كليا عن آراء معديها ولا تعكس بالضرورة موقف منظمة أوكسفام»

شكر

الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، ترانسبرانسي المغرب، تشكر كل من ساهم في إعداد هذا العمل، خاصة أعضاء اللجنة المسيرة للمشروع، على المعلومات والآراء والمساهمات القيمة التي قدموها والتي مكنت من إنجاز هذا العمل.

نونبر 2018

بدعم من



خلق ديناميكية حقيقية في مجال التنمية.

خلال المرحلة الأولى من الدراسة، تم اختيار تحديد البحث في مجال «مناطق المخاطر» التي تأخذ أهميتها من خلال مسلسل ضعف الشفافية يبتدئ بإنتاج القوانين (على مستويات التشريع والنصوص التنفيذية) وينتهي بتنزيلها على مستوى التنفيذ العملي.

ويعتبر هذا الاختيار نتيجة لوضع «خارطة المخاطر واستنتاجاً لأهم مكامن الخطر بالإضافة إلى الخلاصات المستمدة من تجربة فريق العمل والممتدة على سنوات عديدة على الصعيد النظري والميداني.

وقد مكن العمل الذي تم إنجازه من خلال هذه الخارطة من تحديد أهم المخاطر المرتبطة بمسار التدبير الجبائي في شموليته. وينطلق هذا المسار من تدبير المراقبة الجبائية من خلال كافة مراحلها التي تنطلق من البرمجة إلى اللجوء إلى اللجان المحلية والوطنية لحل النزاعات وإلى التوصل إلى الصلح في إطار اتفاقيات تتم بين الإدارة والملمزمين. ويشمل مجال المخاطر الشهادات الجبائية التي تشهد حالياً تطوراً في التعامل معها من خلال نظم معلوماتية وما تتيحه من تعامل عن بعد مع الإدارة في إطار إزالة الطابع المادي للمستندات.

ويشكل هذا الاختيار تحولاً إيجابياً في اتجاه التتبع والشفافية، وتشكل الشراكة التي تمت بين الأبنك والإدارة العامة للضرائب في مجال استرجاع الضريبة على القيمة المضافة خطوة هامة إلى الأمام في اتجاه الشفافية رغم كون هذه العملية لا تعدو أن تكون على الصعيد الميزانياتي «تحويلاً للمشاكل». وتتطلب هذه العملية تقييماً لآثارها على القطاع المالي. وعلى العكس من ذلك يظل «التحصيل القسري» للضرائب مرتعاً مهماً للرشوة ومنطقة مهمة وهشة في خارطة مخاطر في مجال التدبير الجبائي. وقد شكلت الخطوة المتعلقة بالسلم الضريبي المعتمدة في إطار قانون المالية سنة 2018 نقطة ضعف في التعامل مع موضوع التحصيل. وقد كان من الممكن مصاحبة هذا الإجراء القانوني بإصلاح لمدونة تحصيل الديون العمومية. وتشكل هذه المدونة، في شكلها الحالي مصدراً لممارسات مريبة تكمن أساساً في ضعف تتبع آثار العمليات المنجزة في إطار التحصيل القسري، وذلك لكونها تتضمن عدة مقتضيات تم تجاوزها

تعتبر العلاقة بين الغش الضريبي والرشوة كعلاقة شريكين متفاهمين ومتلازمين وهي علاقة تشبه تلك التي تربط بين الفقر والفوارق الاجتماعية البنيوية والتي تعتبر في الغالب ذات طبيعة سببية.

يمكن «للحكومة الجبائية» أن تشكل أحد مداخل الإصلاحات الهيكلية لبناء وتأسيس «نموذج تنموي» مبني على الإنصاف والعدالة الاجتماعية واحترام الكرامة الإنسانية. تحتاج الدولة أساساً لموارد ذاتية لإنجاح تنفيذ سياستها العمومية دون أن يكون لهذا المنهج آثار على الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل عاملاً ضرورياً للنمو والتنمية.

I. تذكير بالأعمال السابقة المنجزة في إطار مشروع «الشفافية في التدبير الجبائي»

تكتسي عملية تدبير الجبايات أحد مخاطر المهمة في تفشي الرشوة وهو ما استخلصته العديد من الأبحاث التي تمت على الصعيد الوطني والدولي. وقد خصصت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مجموعة من الدراسات والأبحاث لتقييم الخسائر المتعلقة بالموارد العمومية والمربطة بالتدبير الجبائي.

وبعد أن أعطت «ترانسبارانسي المغرب» خلال السنوات الأخيرة الأولوية لمحاربة الرشوة في مجال الصفقات العمومية المعروف بصورتها بالنسبة للممارسات المشبوهة، اتجهت إلى اعتماد منهجية أكثر شمولية في ارتباط نسقي للميزانية العامة للدولة مع كامل مكوناتها وخصوصاً تلك التي تتعلق بالمداخيل العمومية وبالأساس بالمداخيل الجبائية التي تشكل المورد لتنفيذ 65% من النفقات العمومية أي ما يوازي حوالي 22% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إن مجال التدبير الجبائي يشكل مجالاً تتمظهر فيه مخاطر الرشوة واتساعها وهو ما يحدث آثاراً سلبية على توازن الميزانية وبالتالي على مبادئ الإنصاف والتضامن الاجتماعي. ولنحتاج اليوم إلى مجهود علمي للتأكيد على أن الرشوة في مجال التدبير الجبائي تمثل عاملاً لتعميق الفوارق الاجتماعية وحاجزاً أمام

وأصبحت متقدمة وغير ذات معنى على الصعيد العملي. يعتبر هذا الضعف عنصرا من عناصر ضعف منظومة المراقبة الداخلية.

وتكمن النقصان التي تمت ملاحظتها على مستوى جميع المجالات والتي تمت دراستها في مجال القاعدة القانونية للضريبة وفي التنظيم الإداري للقطاع وذلك من خلال التطبيق الفعلي والعملي لتلك القاعدة. إن التفاوت بين هذه الأخيرة وواقع تطبيقها حقيقية وممارسة شبه عادية، وتعم جميع مكونات الجبايات. وقد تم الانتباه إلى ضرورة إعادة قراءة مدونة الضرائب التي تم إنتاجها عام 2008 وتم الاهتمام بهذا الموضوع على الصعيد الرسمي. وتواجه هذه العملية عدة عراقيل تتعلق بالصعوبات الخاصة بصعوبة الخلط بين ما يتعلق بتبسيط المساطر وتجانسها وتلك التي يمكن أن تنتج آثارا على الوعاء الضريبي وطريقة احتساب مبلغ الضريبة. ويتم هذا الورش بأهميته السياسية وخصوصا ما يتعلق بدور السلطة التشريعية والتي تخضع لمساطر أخرى ومختلفة.

ويمكن اعتبار كل الأوراش التي استهدفت الإصلاح الجبائي منذ الثمانينيات كونها خضعت لرؤية جعلت منها عمليات تقنية لا تتطلب سوى المستوى المعرفي للقطاع وكثيرا من الخبرة التقنية.

ويفسر هذا المنهج ضعف مشاركة فاعلين آخرين وخصوصا المنظمات غير الحكومية التي تمثل المستهلكين.

ويمكن تفسير ضعف الانخراط في الالتزام الضريبي من خلال غياب «مجلس استشاري للضرائب» يضم الجمعيات ومختلف فئات الملزمين. إن «قبول الواجب الضرائب» يعتبر حجر الزاوية في كل المنظومات الضريبية الديمقراطية والحديثة، وهو ما يشكل ورشا مستقبليا على الصعيد المؤسسي والمجتمعي.

ويعتبر هذا المنهج الذي تم إتباعه خلال هذه الدراسة وصفي وتحليلي دون أن يتسم بالشمولية. ورغم هذا التحديد المنهجي فقد تم تسجيل عدة ملاحظات وتقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن اعتمادها من طرف المسؤولين في إطار المسارات المستمرة في عملية إصلاح النظام الضريبي.

إن تنفيذ هذا المشروع من طرف «ترانسبرانسي المغرب» بدعم من منظمة «أكسفام» انطلق في عام 2015 ومكن من تفاعل إيجابي مع المسؤولين. وقد تمثل هذا التفاعل في تفعيل الكثير من التوصيات والانتباه إلى الملاحظات خلال الثلاث سنوات الممتدة من 2016 إلى 2018. وتمكن قراءة قوانين المالية للثلاث سنين الأخيرة من التأكد من إدخال عدة مقتضيات ضريبية ذات آثار مباشرة على التدبير الشفاف للضرائب وبالتالي على مستوى محاربة الرشوة بشكل وقائي بشكل عام.

وبالموازاة من اعتماد المقتضيات القانونية قامت الإدارة العامة للضرائب باتخاذ خطوات متقدمة في مجال رقمنة التدبير في إطار ورش إلغاء الطابع المادي لكثير من العمليات التي تهم الخدمات المقدمة للملزمين كالترخيص الإلكتروني والأداء عن بعد وطلب الشهادات الضريبية والحصول عليها دون عناء التنقل إلى الإدارة. وتعتبر هذه الخطوة ركيزة أساسية، لا رجعة فيها، وعاملا أساسيا لتطوير الشفافية ونوعية الخدمات وبالتالي تنمية المداخل الضريبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجانب المتعلق بتنمية الموارد البشرية يظل الغائب الأكبر في هذه العملية وذلك بالرغم من كونها العامل الأهم في إنجاح الاتجاه نحو التغيير. ويعتبر غياب نظام شفاف وعادل لتقييم الكفاءات وتراكم الإحباطات عراقيل في وجه القضاء على عوامل ضعف التحفيز والمؤدية غالبا إلى تجميد القدرات والاندماج في خطوات التغيير والإصلاح. ومن النتائج المحتملة لهذه الوضعية خلق ظروف موضوعية يمكن أن تنتج عنها سلوكيات معاكسة للتغيير.

وتستمد هذه الملاحظة وجودها من الواقع الملازم لممارسة كل منظمة أو مؤسسة. يعتبر مقياس بلوغ النتائج والأهداف المسطرة ذات الصلة بالانخراط والاندماج والمشاركة الفعلية للموارد البشرية كعنصر أساسي في التغيير.

II. المقتضيات الجبائية المتخذة في إطار قوانين المالية لسنوات 2016-2017-2018 والتي لها آثار على مستوى الشفافية في مجال التدبير الضريبي

مكنك دراسة قوانين المالية لسنوات 2016-2017-2018 من الاطلاع على مجموعة من الإجراءات الجبائية التي تتيح الشفافية في مجال التدبير الضريبي. وكان للتوصيات التي قدمتها «ترانسبرانسي المغرب» أثرا على جزء من تلك الإجراءات، ويتعلق الأمر في هذا المجال بالجوانب التالية:

1. قانون المالية 2016

• 1) إعفاء الملمزمين الذين لا يحصلون إلا على دخل مهني في إطار نظام الربح الجزافي، والذين تحتسب الضريبة بالنسبة لهم على أساس الربح الأدنى ولا يتعدى مبلغ الضريبة على الدخل بالنسبة لهم 5000 درهم سنويا من الإقرار السنوي العام. ويهم هذا الإجراء شريحة مهمة من المهنيين الملمزمين الذين تحدد الإدارة قاعدة تضييقهم (الربح الأدنى)، وغالبا ما يمكن أن تتواجد هذه الشريحة في الحدود بين القطاع غير المهيكل والقطاع المهيكل. وتشكل فترة وضع الإقرارات الضريبية بالنسبة لهؤلاء الملمزمين «لحظة لتفاوض السلبى» وتجديد علاقة الإدارة بالقطاع غير المهيكل. وذلك من خلال «رئيس القطاع» والملمزم. وإذا كان الإعفاء من الإقرار السنوي بالدخل العام يشكل خطوة متقدمة في تقليص المخاطر الكامنة في العلاقة المباشرة، فإنها لا تمكن من القضاء على جميع المخاطر. هناك عاملان يمكن اعتبارهما مصدرا للممارسات المريية. يكمن العامل الأول في ضعف حركية التنقل داخل الإدارة وضعف التأطير الإداري من خلال مساطر تتسم بطابع الرسمية، ويمكن تتبعها ومراجعتها في عمليات تحديد الربح الأدنى. ومن جهة أخرى يمكن الإشارة إلى ضعف المصاحبة البيداغوجية للملمزمين الجزافيين لحتهم

على تبني النظام المبسط للمحاسبة. وفي هذا الإطار يمكن اعتبار نظام المقاول الذاتي الذي تم إقراره في عام 2014 من خلال مقتضيات قانون المالية بديلا جيدا للنظام الجزافي.

• 2) الإجراءات الخاص بالضريبة الخاصة على المركبات المتحركة.

تم تبسيط عملية أداء هذه الضريبة بالإضافة إلى إسناد تحصيلها إلى مؤسسات خارج إدارة الضرائب. وتشكل عملية تبادل المعلومات مع مصلحة تسجيل المركبات المتحركة من التعرف على أولئك الذي لم يدفعوا هذه الضريبة الخاصة وذلك بطريقة أنوماتيكية والتوجه لهم بإخطار لدفعها. وقد مكن هذا الإجراء من إنهاء العمل بأسلوب قديم وذو تكلفة كبيرة. وإذا كان هذا الإجراء قد تسبب في تحمل الملمزمين وحدهم لتكلفته، فإنه سيمكن على المدى المتوسط من تقاسم إيجابياته من خلال ربح الوقت الذي كان تتطلبه عملية الأداء وكذلك تحسين نوعية الخدمة من خلال التنافسية والتنوع بين مقدمي هذه الخدمة.

• 3) وضع سقف لا يتجاوز 10.000,00 درهم بالنسبة للتكاليف التي يجوز خصمها والتي يدفعها نقدا. ويشمل هذا السقف مجموع المصاريف خلال يوم واحد وكل مزود على حدة. ويمكن هذا الإجراء الإدارية الضريبية من مواجهة الغش ويساهم في خلق بيئة اقتصادية مناسبة وأكثر شفافية بحكم إمكانية تتبع العمليات التجارية والصفقات.

• 4) التعميم التدريجي لعمليات الإقرار والأداء الإلكترونيين مع وضع نظام جزافي لمواجهة المخالفات الضريبية في مجال الإقرار والأداء ويعتبر هذا الإجراء ذاحمولا استراتيجية في مجال الشفافية وبإمكانه تشكيل دعامة توعية لمحاربة الغش الضريبي.

وهكذا أصبحت العلاقة بين الإدارة والملمزم في أغلبها غير مباشرة. وسيكون من المطلوب والمرغوب فيه أن تتطور المهن التي تلعب دور الوساطة بين الإدارة والملمزم. ويجدر بالذكر أن الإدارة لم تقم لحد الآن بحملة تحسيسية مصاحبة لهذا التغيير وذلك من خلال تقديم

الدعم للمقاولة الصغرى والمتوسطة.وسيمكن هذا الدعم من تحسين وتقوية الفترة الانتقالية للوصول إلى هذا التغيير.

• (5) تقوية الحق في التواصل في إطار الحصول على المعلومات.

• (6) تقوية الجزاءات بخصوص عدم تطبيق الإجراءات التي تهم حصول الإدارة على المعلومات من الملزم.ويشكل حق الحصول على هذه المعلومات أداة استراتيجية في مجال محاربة الغش الضريبي.

ويلاحظ أن أهم العراقيل التي تواجه التوصل إلى المعلومات المشار إليها نابعة بالأساس من التعامل السلبي لمؤسسات عمومية كالخزينة العامة للملكة في مجال تبادل المعلومات عن تنفيذ الصفقات العمومية ووزارة الفلاحة والصيد البحري،فيما يخص السجل الفلاحي والمعلومات المتعلقة بالرخص المتعلقة بالصيد البحري في أعالي البحار.

وفي هذا المجال بالرغم من دخول الضريبة الفلاحية إلى حيز التنفيذ منذ2014، فإن الإجراءات المتعلقة بها لازالت صعبة التطبيق وذلك نظرا لضعف التنسيق بين وزارة الفلاحة والصيد البحري...ووزارة المالية والاقتصاد ويمكن تسجيل نفس الملاحظة بالنسبة للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية التي تضم أنظمتها معلومات أساسية لتتبع الممتلكات العقارية.

• (7)الجزاءات المتعلقة بتغيير القاعدة الأساس للضريبة وإدخال مبدأ التناسب. وتعتبر هذه الإجراءات أساسية لملاءمة الجزاءات مع خطورة الأفعال المقترفة مع مراعاة تطبيق الحد الأقصى(100%) حين ثبوت سوء النية.وفي هذا المجال لا يمكن تجاهل عدم التطابق على صعيد الواقع بين الإجراءات الضريبية ذات الصلة الممارسة الإدارية الفعلية ويوجد عدم التطابق منبعا في السلطة التقديرية للإدارة في تطبيق الجزاءات.

• (8)الجزاءات الخاصة بالأداء المتأخر للضرائب والرسوم.تمت ملاءمة هذه الجزاءات حسب التأخر المسجل وتشجيعا للملزمين على أداء ما

بذمتهم وتصحيح وضعيتهم الضريبية بتلقائية.

• (9) اعتماد جزاءات لمخالفة الإجراءات المتعلقة بالإقرار وبالأداء الإلكتروني.ويعتبر هذا الجزء عاملا لتعميم الإقرار والأداء الإلكتروني على كل الملزمين.

• (10)تبسيط مساطر اللجوء إلى اللجن المحلية للضرائب وإلى اللجنة الوطنية للنزاعات الضريبية.

• (11)تقليص مدة الأخطار بالمبالغ التي تهم تعديل قيمة مبلغ الضريبة.

• (12)وضع مسطرة خاصة بإيداع الإقرارات والتصاريح الضريبية التعديلية. وتمكن هذه المسطرة من الحد من السلطة التقديرية للإدارة الضريبية وتمنح الملزم إمكانية القيام بتصحيح الأخطاء الواردة بالتصريح بطريقة إرادية دون التعرض لأداء الجزاءات.

• (13)تعديل المدة المخصصة للمراقبة في عين المكان من 12 شهر إلى6 أشهر بالنسبة للمقاولات الكبرى ومن 6أشهر إلى 3 أشهر بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ويمكن هذا الإجراء من الأخذ بعين الاعتبار ملاءمة عمل الإدارة مع ماتتيحه التقنيات الجديدة للمعلومات والتواصل.

• (14)تقليص مدة الإجابة على الشكايات،ويستلزم هذا الإجراء نظام إداري للتتبع الشامل والدقيق خلال كافة مراحل معالجة الشكايات ابتداء بتلقيها ومرورا بمعالجتها وانتهاء بتقديم الجواب للملزمين.

2. قانون المالية 2017

• (1)اعتماد تخفيض دائم للضريبة على الدخل في حالة الدخول إلى بورصة القيم ويشكل هذا الإجراء إسهاما في تنمية محيط اقتصادي أكثر شفافية وذلك بالنظر إلى القواعد والمتطلبات التي تخضع لها الشركات الراغبة في الدخول إلى البورصة.

• (2)إعفاء من التصريح بالدخل العام بالنسبة للملزمين الذين يحصلون على دخول تخضع

والمحاسبين المعتمدين. ويعتبر هذا الإجبار توسيعا لما تم دمج من واجبات بين الإدارة والموثقين.

• (2) واجبات التنبر: تقليص مجال التطبيق وإزالة الطابع المادي لنظام التحصيل. ونظرا للإمكانيات المتاحة في مجال تزوير التنبر عبر الوسائط التكنولوجية الحديثة فإنه أصبح من اللازم إتباع مراجعة جذرية للضرائب القديمة، بما فيها واجبات التنبر التي يعود إقرارها إلى بداية القرن العشرين.

إعادة هيكلة وبناء النظام الجبائي المخصص للتعاونيات والجمعيات.

• (3) اعتماد إلزامية تقديم وثيقة تتضمن عمليات البيع من طرف المهنيين الملزمين وذلك صحة التصريح بالنتيجة الجبائية.

• (4) إعادة هيكلة وبناء النظام الجبائي الخاص بالتعاونيات والجمعيات. تعتبر هذه المؤسسات إحدى الأعشاش الضريبية (Niches fiscales) وخصوصا مجالاً خصبا لتحريف مسار الضريبة. ويدخل ضمن «المنطقة الرمادية» حيث يتضح بجلاء سوء استعمال القانون. ويعتبر هذا الإجراء مساعداً على تنمية السوق العقارية في إطار منافسة متكافئة والإسهام في تنمية محيط اقتصادي شفاف.

• (5) اعتماد نظام لتنظيم قضية التوقف المؤقت للمقاومات عن القيام بأنشطتها. ويعتبر الإجراء المتخذ بعد ذلك والذي تم بموجبه تصنيف المقاومات وسيلة للتحقق من تلك التي يمكن اعتبارها «ذات مخاطر» في مجال الغش.

وهو ما من شأنه أن يقلص من مصاعب التدبير الإداري التي تتم مواجهتها والتي تتعلق «بالمقاومات الجثث». وهو ما يعني الشخصيات المعنوية، المسجلة جبائياً والتي لم تسجل أي تصريح ضريبي منذ أكثر من أربع سنوات.

ويهدف الأمر كذلك إلى عدم تعميق معرفة مشاكل الشركات التي توجد في وضعية صعبة.

• (6) اعتماد الإخطار الإلكتروني في مجال المراقبة الضريبية ويمكن هذه الوسيلة من تقوية عمليات المراقبة الجبائية ويمكن التتبع من

لأسعار تحريرية (libératoires) ويشكل هذا الإجراء مدخلا للتخفيف من العبء المرتبط بالتدبير خصوصا وأن المبالغ المؤداة على الدخول أو الأرباح والخاضعة للأسعار التحريرية مصرح بها من الطرف الذي يقوم بالأداء أو الدفع.

• (3) إجراءات خاصة بالتبسيط والتوضيح. وتمكن هذه الإجراءات من إعادة صياغة بعض النصوص الضريبية بهدف توضيح أكبر وتفاذي الوصول إلى تفسيرات غير منسجمة وفي بعض الأحيان متناقضة تؤدي في نهاية المطاف إلى المنازعات، وتعتبر هذه الإجراءات استباقية (الأشغال جارية لإعادة قراءة المدونة العامة للضرائب).

• (4) اعتماد آلية لإجبار الموثقين للقيام بعملية التسجيل بالوسائط الإلكترونية. ويعتبر الموثقون شركاء مهمين لإدارة الضرائب في ورش التغيير الإلكتروني. وأن إنجاح إدماجهم في هذا الورش تعد مدخلا أساسيا لبناء منظومة إعلامية ذات مصداقية ولها مردودية مؤكدة.

• (5) توضيح واجبات كاتبي العقود، ويهدف هذا الإجراء إلى توسيع مجال نظام الواجبات الخاصة بالمهنيين في مجال الوساطة بين الإدارة الضريبية والملمزم.

• (6) اعتماد نظام جزاءات لعدم المحافظة على الوثائق المحاسبية ويهدف هذا النظام إلى تقوية وسائل التتبع الذي يعتبر القاعدة الأساسية لنظام المراقبة الجبائية وعنصراً أساسياً في مجال الشفافية في علاقة الإدارة بالضرائب بالمقاولة.

• (7) اعتماد مفهوم المبالغة في إساءة استعمال القانون الجبائي وتكوين لجنة استشارية للنزاعات الناجمة عن إساءة استعمال القانون (Abus de droit). ويعتبر هذا الإجراء ذو أثر إيجابي غير مباشر على النظام الجبائي برمته ومسيرة للمقاييس العالمية بالإضافة إلى تنمية الشفافية في علاقة الإدارة الضريبية بالملمزم.

3. قانون المالية 2018

• (1) إزالة الطابع المادي عن مسطرة التسجيل المنجز من طرف العدول وخبراء المحاسبة

تقليص السلطة التقديرية للإدارة وتسهيل عملية المتابعة. ومن النتائج الناجمة عن هذا الإجراء تفادي النزاعات.

وهو ما يقلص خطر المفاوضات السرية، وبما أن تتبع عمليات المراقبة تتخذ طابعا ماديا فإن القاعدة التي تم إخطار الملزم بها لا تنحصر معيبتها على المراقب والملزم وأجهزة السلم الإداري بل تكون متاحة لجميع المتدخلين. وينتج عن هذا ضرورة تبرير أي تغيير في القواعد التي تم إخطار الملزم بها.

7) تبسيط عملية التصريح بنقل المقر الاجتماعي وتغيير العنوان الضريبي: يمكن هذا الإجراء بتقلص السلطة التقديرية للإدارة وتسهيل لعملية المتابعة بالإضافة إلى تجنب عدد كبير من النزاعات.

8) تقوية المسطرة الخاصة بفرض الرقم التعريفي الموحد للمقاول. وهو ما يشبه بطاقة التعريف الوطنية. إن هذا الرقم التعريفي الموحد يشكل المفتاح الأساسي والخطوة الأولى الضرورية لبناء نظام معلوماتي فعال وذو مردود عال.

9) إزالة الطابع المادي عن الخدمات المقدمة من طرف إدارة الضرائب. يشكل هذا الإجراء الطريق الأسلم للوصول إلى انخراط الملزم في رقمنة الضريبة وذلك لاقتناعه بفوائده وتجاوبه مع حاجياته.

10) اعتماد إجراء طلب استشارة إدارة الضريبة كخطوة استباقية (rescrit). سيمكن هذا الإجراء من وضع نظام رسمي يمكن من استباق التفاوت في فهم القوانين وتلافي النزاعات والتقليل من «المفاوضات السرية». ويمكن هذا الإجراء كذلك من تغذية الفقه الضريبي وإعطاء كثير من التناسق للممارسة الإدارية في مجال الدبير الضريبي

11) اعتماد فرض استعمال برامج معلوماتية للفوترة. ويشكل هذا الإجراء خطوة أولية ضرورية لبناء منظومة معلوماتية ذات أداء جيد. ويمكن تبني هذا الإصلاح من السير نحو تغيير جذري في علاقات الإدارة الضريبية بالملزمين سواء على مستوى الشفافية المدعومة

بالدليل.

12) اعتماد فرض وضع نظام محاسباتي للتقييد والمحافظة على الوثائق وتقديم المحاسبة بطريقة إلكترونية. وكالإجراء السابق يتعلق الأمر بفرض نظام يمكن من تتبع المعلومات المحاسبية وإتاحة شفافية المقاول مع محيطها.

13) اعتماد فرض المحافظة على المحاسبة بطريقة إلكترونية وهو ما يضع المقاول في وضع التلاؤم مع ما تتيحه التقنيات الحديثة من مجال المعلومات.

14) جزاءات في حالة عدم المحافظة على المحاسبة الكترونيا.

15) اعتماد تقديم المحاسبة إلكترونيا، إلا أن هذا الإجراء لم يصاحبه مخطط دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة لتسهيل وإنجاح للمرور إلى الرقمنة الشاملة للتدبير المحاسباتي والجبايي للمقاولات.

16) توضيح للمخالفات الخطيرة التي يكون من شأنها إعادة النظر في صدقية المحاسبة. يمكن هذا الإجراء من تقليص المخاطر الناجمة عن الاختلافات في التقدير خلال عملية المراقبة وبالإضافة إلى تقوية الضمانات المعطاة للملزمين مع تقليص السلطة التقديرية للإدارة.

17) اعتماد قرار جبائي يهدف إلى تسهيل تنفيذ الالتزامات المسطرة في إطار الاتفاقيات الجبائية وخصوصا في ما يتعلق بتبادل المعلومات ذات الأثر الضريبي. إن الانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني على المحيط الدولي وأهمية المخاطر المتعلقة بالغش الضريبي على الصعيد الدولي وأهمية المخاطر المتعلقة بالغش الضريبي على الصعيد الدولي تجعل من الضروري ملاءمة النظام الضريبي حتى تتمكن الإدارة الضريبية من تبني مساطر وإمكانيات فعالة.

III. «الجدول الإطار» للمخاطر المتعلقة بالرشوة في مجال التدبير الجبائي وتوصيات «ترانسبرانسي المغرب»

يمكن تسجيل التقدم الذي تم إنجازه خلال الثلاث سنوات الأخيرة وذلك من خلال مختلف الإجراءات الجبائية الجديدة التي تمت الإشارة إليها، والتي يمكن أن تحدث أثرا مباشرا وغير مباشر على مستوى الشفافية في التدبير الجبائي. كما يمكن تسجيل التقدم الكبير الذي شمل مجال الرقمنة التي همت عدة مسارات تهم التدبير الإداري للضريبة ونوعية الخدمات المقدمة للملزمين مقاولات كانوا أو مهنيين أو أشخاص وذلك بالرغم من عدم انخراط بعض الإدارات والمؤسسات العمومية في هذا المسار وخصوصا على صعيد التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أنه من اللازم اتخاذ إجراءات جديدة وضمتها إلى المسلسل المستمر لإصلاح النظام الجبائي. ويقدم «الجدول الإطار» للمخاطر الذي يلي هذا العرض أهم المخاطر التي تم رصدها من طرف فريق الدراسة بالإضافة إلى التوصيات التي يمكن أن تساعد المسؤولين وخصوصا السادة البرلمانين وتغذي الإصلاحات التي يمكن تصورها مستقبلا.

وعلى صعيد الفعل فإن الفصلين 39 و71 للدستور يعطيان للسلطة التشريعية الكلمة الأخيرة في المجال الضريبي.

إن هذا «الجدول الإطار» تهدف كذلك إلى أن تشكل أساسا لمراقبة للجمعيات التي تتقاسم مع «ترانسبرانسي المغرب» موضوع تنمية الشفافية وتقوية مصداقية واستقامة كل المتدخلين في التدبير الضريبي.

«الجدول الإطار» لمخاطر الرشوة والتوصيات التي تهدف إلى تطوير الشفافية في مجال التدبير الضريبي

منطقة مخاطر الرشوة التي لاحظها فريق العمل

ملاحظات وتوصيات «ترانسبرانسي المغرب»

I- محور التشريع والنصوص القانونية الضريبية

يتعلق الأمر بعدد سياسي واستراتيجي يخضع من الناحية المبدئية للسلطتين التنفيذية والتشريعية. إن السياسة الضريبية كغيرها من السياسات العمومية يجب أن تخضع لمسار شفاف ومنفتح على جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. يجب أن تخضع كل الإعفاءات والإجراءات التي تضم استثناء بالنسبة للقاعدة العامة للنقاش البرلماني. إن مجموع النفقات الضريبية يجب أن تخضع لتقييم آثارها الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط لمفعولها على تخفيض حجم موارد الميزانية. يجب أن تخضع الاستثناءات التي تؤدي للإعفاءات وترتبط بأهداف محددة في إطار اتفاقية برنامج تدعم التشارك بين القطاعين العام والخاص.

إن تقييم النفقات الجبائية يجب أن يصبح دوريا وعلى أساس مقارنة النتائج بالأهداف. إن آخر عملية طرأت في هذا المجال تتعلق بالإعفاء الذي تم في إطار إجراء تم اتخاذه في موضوع «حقوق التسجيل والتي كلفت خزينة الدولة 40 مليون درهم استفاد منها وزير مالك لشركة تأمين، وذلك في إطار قانون المالية لسنة 2018. إن دور إدارة الضرائب يجب أن يظل تقنيا وتدخلها يجب أن يكون بعد إنتاج القاعدة القانونية الضريبية. وهذا التدخل لا يمكن أن يتجاوز تفسير القانون وتطبيقه بشكل دقيق للدخول إلى مجال إنتاجه وصياغته، كما أن تدخل بعض «الخبراء» لصالح مجموعات الضغط يجب أن يتم تأطيره ومراقبته.

1. مسار القرار في مجال إنتاج وصياغة القانون الضريبي

يعتبر الأداء نقدا عنصر مسببا لعملية الغش الضريبي والرشوة، ويجب أن يظل هذا الدفع محدودا إلى أقصى حد في المعاملات ومؤثر من الناحية القانونية مع إحداث نظام إشعار لضباط الطوارئ و«رسوم جبائية غير مشجعة». وكلمة «عملية» تمت بالدفع نقدا يجب أن تكون مصحوبة بوثائق تثبت تضم (الرقمالتعريفيا الضريبي والمعلومات الأساسية).

2. الأداء نقدا:

إن تعميم نظام الفوترة يجب أن يكون هدفا متفق عليه بين جميع القطاعات والإدارات العمومية وذات الصلة.

II- محور المراقبة الضريبية:

يعتبر السعر المرجعي للأموال العقارية ذو طبيعة ومنبع إداري حيث تنظمه دورية لوزارة ومذكرة داخلية ولا يشمل مجالا محدودا. ويمكن هذا السعر المرجعي من تحديد الوعاء الضريبي وطريقة احتساب مبلغ الضريبة. كما يعتبر غير مطابق لمقتضيات البند 71 من الدستور ولذلك أصبح من الضروري وضع سعر مرجعي ذو أساس قانوني يتم إخضاعه سنويا للتعيين من خلال نصوص تطبيقية تعكس تطور الأسعار الخاصة بكل المكونات التي تدخل في بنية القيمة السوقية للعقارات.

1. الضريبة على الدخل المتعلقة بالأرباح العقارية:

يجب أن يتم تعميم هذا السعر المرجعي على كل العمليات العقارية. وبناء على هذا وجب إخضاع عملية المراقبة لآلية للتعقب لتشمل كل الإجراءات الإدارية مع متابعة خاصة للعمليات التي تخص المشاريع العقارية الكبرى.

2. المراقبة الضريبية.

- المنطقة الأكثر خطورة في خارطة الرشوة.

3. المراقبة الضريبية في عين المكان:

- يجب اعتماد آلية أوتوماتيكية لبرمجة عمليات المراقبة. هذا المبدأ تم اعتماده ولكن التنزيل الميداني يعرف تأخرا مهما وتشكل هذه الآلية وسيلة للبحث الدقيق على مناطق المخاطر المتعلقة بالغش الضريبي وذلك من خلال معالجة كافة المعلومات الداخلية والخارجية.

1.3. البرمجة:

ولذلك وجب وضع نظام معلوماتي بلغ مرحلة متقدمة من «النضج» وذو أداء جيد مبني على المتطلبات المركزية لمهنة المراقبة الضريبية. ويجب أن تخضع آلية المراقبة الضريبية لعمليات افتتاح خارجية (المجلس الأعلى للحسابات).

2.3- تنفيذ عمليات المراقبة في عين المكان:

لا توجد أية قاعدة قانونية توطر الاتفاقات الودية (Accords à l'amiable)، وينحصر الإطار القانوني لهذه العمليات في مذكرات إدارية داخلية، وتستجيب هذه الاتفاقات لمنطق المداخل وليس لتغيير السلوكيات الضريبية للملزمين، وبذلك تصبح الاستجابة لضغط المدى القصير أكبر الأهداف. ولقد أصبح من الضروري إيجاد توافق بين الأهداف المسطرة على المدى القصير وعلى المدى المتوسط وكذلك إيجاد إطار قانوني للاتفاقات الودية بالإضافة إلى نصوص تطبيقية واضحة كما يجب كذلك تقليص السلطة التقديرية للإدارة في مجال الموافقة والتوقيع على هذه الاتفاقات. ويمكن أن تتحصن هذه العملية بألية للتعقب لتسهيل متابعة كل الملفات.

1.2.3. الاتفاقيات الودية منطقتا من مناطق المخاطر:

- تظل أعمال المراقبة الضريبية تفتقد إلى عنصر التعقب (Faible traçabilité) وذلك بالرغم مما صاحبها في الفترة الأخيرة من إصلاحات متقدمة كاعتماد ورقة توجيهية واعتماد الحوار مع الملزم وعقد اجتماعين في بداية عملية المراقبة وعند نهايتها. وفي هذا المجال يجب الحد من السلطة التقديرية للمراقب ولرؤسائه المباشرين ووضع آلية قانونية تمكن من التدخل «المباغت» وغير المبرمج للإجارة الضريبية عبر أجهزة رقابتها الداخلية أو المفتشية العامة للمالية أو المجلس الأعلى للحسابات وذلك للوقوف على مستوى إتباع المنهجية المهنية من طرف المراقبين.

2.2.3. أعمال المراقبة:

- نظرا لوجود نقص في مجال التخصص الضريبي للقضاة الدين يرأسون اللجان المحلية للمنازعات، ويجب تدعيم تكوين القضاة في مجالات المحاسبة والقانون التجاري وقانون الشركات والقانون الجبائي.

- ويقترح أن يتم عقد اتفاقيات بين الإدارة العامة للضرائب والمعهد العالي للقضاء لدعم التكوين المشار إليه. ونظرا لأهمية اجتهادات اللجان المحلية وقراراتها المتعددة والمختلفة وعدد الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية ويجب العمل على إصدار دفاتر سنوية لتجميع قرارات اللجان والمحاكم الإدارية.

3.3. وسائل الطعن:

- وضع اتفاقيات وتعميمها في مجال تبادل المعلومات بين الإدارة العامة للضرائب ومختلف كل الفاعلين المؤسساتيين الذي لهم صلة بالمعلومة الضريبية.

4.3. الحق في التوصل بالمعلومة:

- كما يجب ملائمة وتقوية الجزاءات في حالة رفض إعطاء المعلومة وذلك بحسب التأثير الناجم عن حجبها. ويجب التنصيص على جزاءات خاصة بالمؤسسات والإدارات العمومية يمكن أن يصل مداها إلى طرد المستوليين الذين يثبت رفضهم لمُد الإدارة الضريبية بالمعلومة المطلوبة.

- تعتبر ممارسة هذا الحق (droit de constatation) ضعيفة في النظام الجبائي، ولذلك يجب التفكير في خلق «فرق للتدخل الجبائي السريع» على مستوى مصالح الوعاء الضريبي وذلك على شاكلة فرق التدخل العاملة في إطار إدارة الجمارك، كما يجب أن يوضع نظام خاص لهذه الفرق يحدد صلاحياتها ويضمن لها الحماية الجسدية والقانونية والأخلاقية.

5.3. الحق في التثبت من المعطيات:

- إن وضع «الحق في التثبت من المعطيات» في إطار قانوني رسمي سيمكن مع توسيع عملية التعقب (traçabilité) لكل القرارات التدبيرية المتخذة عقب عمليات التثبت من المعطيات

- يمكن القول بأن الدراسة أو الاطلاع على الوضعية الجبائية الشاملة لازالت هزيلة على مستوى التطبيق. وترتبط هذه الدراسة ارتباطا وثيقا بنوعية وجودة المعلومة الداخلية والخارجية التي تتوفر عليها الإدارة الضريبية. ولكي يتم تفعيل هذه الآلية المهمة يجب إنشاء قاعدة بيانات ومعطيات على الصعيد الوطني على أن تتم عمليات تحيينها بطريقة مستمرة وأوتوماتيكية وشاملة ويجب الاعتماد في هذا المجال على مصادر موثوقة داخلية وخارجية (ممتلكات الملزمين وعملياتهم الجارية التي تهم المنقولات والعقارات) مع الاعتماد على المعلومات الواردة من إدارات ضريبية خارجية. وفي هذا الإطار يجب تعديل المادة 29 من المدونة العامة للضرائب لتشمل معطيات تتعلق بمعطيات إضافية عن حقيقة الممتلكات كاللوحات الفنية والمجوهرات والأراضي العارية والفرسان الأصلية ذات القيمة العالية والمستوى المعيشي المرتبط بتعدد الزوجات وتكاليف التداوي والعلاجات والتدريس والنفقات المرتبطة بالاحتفالات.

6.3. دراسة الوضعية الجبائية الشاملة:

III- التحصيل:

- يعتبر التحصيل التلقائي من أهم الخطوات الإصلاحية التي لعبت دورا أساسيا في نزع الطابع المادي عن العمليات وفي إسناد بعض المهام لفاعلين ومؤسسات خارجة عن إطار إدارة الضرائب.

- ولقد كان لهذه الخطوات دور كبير في تطور مناخ الأعمال حسب التصنيف الدولي لمؤشراته على المستوى الضريبي بالمغرب. ويمكن أن تزداد هذه الإصلاحات إذا تمت مصاحبة ودعم الملزمين الصغار لاختيار التصريح والأداء بطريقة إلكترونية.

1- التحصيل التلقائي:

- يشكل هذا التحصيل منطقة من مناطق المخاطر المتعلقة بالرشوة. ولازال هذا التحصيل غير خاضع لمنظومة واضحة ورسمية ومنزوع عنها الطابع المادي وذلك حتى تضمن تتبعا شاملا لكل الإجراءات المتخذة ومتابعتها إلكترونيا وعن بعد.

- ويمكن القول بأن مهام وصلحيات المصالح المكلفة بالتحصيل القسري غير محددة بشكل واضح وفي إطار قانوني (نص تنظيمي) يمكن من ترسيم المسارات التدرجية والبدء في عملية نزع الطابع المادي عن تنفيذها.

- وتضم المدونة الخاصة بتحصيل المستحقات العمومية بعض البنود التي تجاوزها الواقع الاقتصادي والاجتماعي ولذلك أصبحت عملية مراجعة هذه المدونة مسألة مستعجلة وذلك لرفع كل العراقيل التي تقف أمام تطوير مسار تدبير التحصيل القسري في أفق ملاءمته مع التطورات التي تعرفها نظم المعلومات الحديثة.

IV - استرجاع الضريبة على القيمة المضافة:

- إن اقتناء الآليات الموجهة للاستثمار بإعفاء مسبق من أداء الضريبة على القيمة المضافة يعتبر خيارا يمكن من تخفيف كلفة التدبير الضريبي مع العلم أن هذه الاستثمارات التي تقوم بها المقاولات المعنية تدخل في الخانة التي يتم استرجاع الضريبة على القيمة المضافة المرتبطة بها. ويكفي أن تقوم الإدارة العامة للضرائب بدعم إمكانياتها الرقابية البعدية لمواجهة الحالات التي يمكن أن تشكل خطرا على الموارد العمومية وليس من الطبيعي أن يتم تحصيل ضريبة معروف مسبقا أن الإدارة الضريبية تستعيد مبالغها إلى دافعها من المقاولات أساسا.

1. الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالاستثمارات:

- يمكن اعتبار استرجاع هذه الصنف من الضريبة على القيمة المضافة نوعا من «المنح المستورة» ويشكل هذا الاسترجاع منطقة من مناطق المخاطر المتعلقة بالغش الضريبي وبالرشوة وذلك، لكون إجراءات التتبع (traçabilité) غير مطلوبة وبالإمكان تغيير هذا النمط من الاسترجاع باعتماد أسلوب للمنح في إطار التزامات ضمن اتفاقيات حول برامج مرتبطة بأهداف محددة وهو ما يستجيب لنص وروح القانون التنظيمي للمالية الذي يضع على رأس أهدافه مبدأ الشفافية في تدبير موارد الدولة وخصوصا في علاقتها بالشركات بين القطاعين العام والخاص

2. الضريبة على القيمة المضافة «الكامنة» أو غير الظاهرة:

- من المهم في هذا المجال تعميم عملية إسناد عملية التدبير إلى فاعلين ومؤسست من خارج إدارة الضريبة ولكي يتضمنان نجاعة هذا الإسناد إلى الغير يجب أن لا يشمل عملية الدفع والاسترجاع التي تعد المرحلة النهائية في سلسلة تدبير الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالصادرات. ومن المطلوب وضع دفتر تحملات يمكن الإدارة من مراقبة بعدية لكي تتمكن من تركيز أكبر على المهام الكبرى المنوطة بها وخصوصا في مجال المراقبة في بعدها الواسع وهو ما يشكل الجواب الأمثل والمسار الطبيعية المرتبطة بالتصريح.

3. الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالصادرات:

V - ملاحظات وتوصيات أخرى

- تتكون الإدارة الضريبية أساسا من مواردها البشرية التي تشكل قوتها الأولى والأساسية وأهمها العوامل التي تمكن من إنجاح عملية الإصلاح أو إفشالها. وتعتبر ظروف العمل وسياسة التكوين ونظام تقييم الكفاءات وآليات التحفيز والترقيات ذات دور كبير في تقوية وصلابة ديناميكية التغيير.

1. تدبير الموارد:

- تتسم الموارد المادية بضعف كبير وذلك على مستوى الإدارة الضريبية البعيدة جغرافيا من المركز ويشكل هذا الضعف عاملا من الدوافع المحيطة وغير المجدية. ولذا ينبغي الاستمرار في عملية الالتمركز في مجال تدبير الموارد ذلك من خلال وضع آليات للتعبير عن الحاجيات وبرمجة إنجاز المهام التي يمكن أن تستجيب لها في إطار سلم أولويات مضبوط.

1.1. الموارد المادية:

- تشكل الموارد البشرية العمود الفقري للإدارة الضريبية.

- وتلعب العوامل المادية والمعنوية في دعم التخليق المرتبط بالتدبير.ولهذا يجب أن يخضع نظام التعيين في المناصب على جميع المستويات على الكفاءة والمعرفة والاستقامة والإحاطة بمتطلبات المنصب من الناحية المهنية.إن الخروج عن هذه المعايير ينزع عن التعيينات طابعها الإيجابي ويخلق نوعا من الإحباط في مجال التشجيع على أخذ المبادرة.

- ولا يمكن الجزم حاليا بوجود نظام تدبير للكفاءات مرتبط ب«برنامج مهني» يمكن من دعم الشفافية في الارتقاء المهني.

- ولا يمكن التأكيد على وجود بنية مختصة (كمدرسة للضرائب)مرتبطة باستراتيجية تهدف إلى ملاءمة التكوين مع الأهداف المسطرة مسبقا.

- يتضح من خلال مسار تطور التدبير أن الحاجة إلى خلق مدرسة مختصة في الجبايات ملحة.ويمكن فتح هذا الورش في إطار الاستفادة من التجارب لدى بعض مديريات الوزارة.كما يجب كذلك وضع نظام شفاف في مجال التقييم الخاص بالكفاءات وإخضاع المنح والترقية المهنية لهذا النظام.

2.1. الموارد البشرية:

- لقد شكلت محطتنا الندوة الوطنية حول الضرائب لسنتي 1999 و2013 مرحلتين مهمتين للاستماع والاطلاع على انتظارات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. إن مثل هاته اللقاءات يجب أن تخضع،من الناحية التنظيمية، للمأسسة وذلك حتى تصبح مناسبة تنظم كل خمس سنوات.

- ولا يجب أن ينحصر الانفتاح على المحيط في العلاقات والاجتماعات مع الفاعلين الاقتصاديين مثل الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب أو الغرف المهنية التجارية.ولإعطاء مدلول أكبر للانفتاح على المحيط وجب التجاوب مع النقابات المهنية ومؤسسات التكوين والجامعات وجمعيات المجتمع المدني.

- كما يشكل التواصل عبر وسائل الإعلام آلية ذات طابع استراتيجي يجب تعميق وتقوية تنميتها بهدف تسهيل التحسيس وتبسيط الولوج إلى التعرف على الحقوق والواجبات الضريبية.

- كما يعتبر المجال المتعلق بالتشريع مجالا للتعريف بالقواعد الضريبية وذلك وجب وضع برنامج للتكوين لفائدة البرلمانيين.

- ولضمان توسيع دائرة الاهتمام بالشأن الضريبي وجب تعميم القوانين والمعلومات الضريبية لفائدة الشباب ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية.

- وفي إطار دعم هذا التوجه يجب العمل على خلق جمعية وطنية للملزمين.وستمكن هذه الجمعية من تجميع كل مكونات دافعي الضرائب لتكون محاورا مسؤولا يعبر بشكل نوعي عن الانتظارات.

-ولإعطاء طابع مؤسسي وإيجاد مجال لتعميق تعامل المواطن مع مقتضيات الدستور وجب خلق مجلس وطني للضرائب للعمل على وضع الضريبة في إطارها المتعلق بأهمية العقد الاجتماعي في ترسيخ العيش الكريم.

2.2. الانفتاح على المحيط ومشاركة الفاعلين الرسميين: